اللسانيات العربية الأصيلة وأسس تقويمها: مقاربة تحليلية نقدية

الباحث عيشي إبراهيم
جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

الملخص:

تبرز مقالة "اللسانيات العربية الأصيلة وأسس تقويمها: مقاربة تحليلية نقدية" أهم الشروط التي ينبغي استحضارها قبل أيّ عملية تقويمية للسانيات العربية الأصيلة، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا إذا استحضرنا أن اللسانيات العربية الأصيلة، تتأسس على مجموعةِ أسس تُعدّ الأرضية الصلبة التي انبنت عليها أول الأمر، وعلى رأسها التداخل المعرفي الحاصل بين علومها اللغوية، ثم بين علومها اللغوية وغيرها من العلوم المساعدة لها، وأضف إلى ذلك ما اختصت به اللسانيات العربية الأصيلة من خصوصية مستمدة من مجالها التداولي المختلِف أيّما اختلاف عن مجالات تداولية أخرى.

إن أهم النتائج التي توصل إليها المقال، أن النظر في اللسانيات العربية الأصيلة، يفرض على الناظر الجمع بين معرفة مضامينها ثم معرفة الأدوات والمناهج التي صاغتها. ثم جعل اللسانيات الوافدة إلى الثقافة اللسانية العربية خادمة لها، دون رفعها درجة الأصل أو المنقول إليه. بالإضافة إلى أن اللسانيات العربية الأصيلة تتشكل من علوم لغوية محكَمة، وهي: علم النحو وعلم الصرف وعلم الأصوات وعلم البلاغة وعلم المعجم وفقه اللغة، وعلوم أخرى غير لغوية، مثل: علم المنطق وأصول الفقه وغيرهما. وزد على ذلك أن اللسانيات العربية الأصيلة أثبتت قدرتها على التفاعل مع علوم بعيدة عن اللغة، وهي بذلك قادرة على التفاعل مع المنقولات اللغوية متى دعت الضرورة إلى ذلك، ومن جهة أخرى متى راعت هذه الأخيرة خصوصيتها التداولية.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات العربية الأصيلة، اللسانيات الوافدة، النقد اللساني.

المقدمة:

إن طلب النظر في اللسانيات العربية الأصيلة(1) يستدعي بالضرورة معرفتها من كثب، ولا تتأتى للناظر هذه المعرفة إلا إذا حصّل عُدة منهجية مستمَدة من اللسانيات العربية الأصيلة نفسِها، لذلك برزت أهمية هذا المقال؛ من حيث كونه يسعى إلى تبيان واستحضار الآليات أو الأدوات التي شكّلت اللسانيات العربية الأصيلة أولا، بالإضافة إلى الطرائق والوسائل التي توسلت بها لإنتاجها. ولا ضير من استدعاء أدوات ووسائل منقولة تُسهم من جهتها في الاقتراب منها-اللسانيات العربية الأصيلة- والوصول إلى كنهها، لا النفور منها أو القطع معها دون فقه بكيفية تشكّلها.

ولمّا رأينا اللسانيات العربية الأصيلة تتأسس على جملة من الأسس التي تنبغي مراعاتها قبل أيّ عملية تقويمية أو قطيعة معرفية، دفعنا ذلك إلى بسط هذه الأسس وتقريبها، ولعل أهمها: الموسوعية التي عُرف بها اللغويون في الثقافة العربية، والتي كانت سببا في بروز أساس "التداخل المعرفي" أيضا؛ سواء أ كان تداخلا بين العلوم اللغوية نفسها، كتداخل علم النحو بالصرف وهلم جرا، أم بين العلوم اللغوية والعلوم الخادمة لها، مثل تداخل العلوم اللغوية بعلم المنطق، أو بعلم من العلوم الشرعية، وهلم جرا.

وهذان الأساسان-الموسوعية، والتداخل المعرفي- كانا وراء وجود أساس ثالث، تَمَثّل في كون اللسانيات العربية الأصيلة ذات خصوصية تداولية تخصها دون غيرها، وهو ما جعل هذه الورقة تنطلق من إشكاليةِ البحث عن كيفية أنسب للنظر في اللسانيات العربية الأصيلة، وتقويمها تقويما لا يسلبها حقيقتها التي اختصت بها، كما أكد لدينا من ناحية أخرى، أن هذه الخصوصية لا

(1) نوظف مصطلح اللسانيات العربية الأصيلة مرادفا للتراث اللغوي، وعمدنا إلى توليده على غرار ما اعتمده "نعوم شومسكي" في تقريب اللسانيات الديكارتية في مؤلَّفه المشهور: Cartesian Linguistics" انظر مقدمة الطبعة الثالثة:

Noam Chomsky, "Cartesian Linguistics", Cambridge University Press, Third Edition, 2009.

تُقتحم بأدوات ومناهج صيغت للنظر في مجال تداوليّ أبعد عنها، ونعني بذلك أن المنقول اللساني متى خرج عن وظيفة خدمة اللسانيات العربية الأصيلة بما يتناسب وخصوصيتها التداولية، يصير محض اقتحام لها وتجن عليها لا غير.

وفور عزمنا تبيين ما أردنا تبيينه، حضرتنا حزمة من الأسئلة، على رأسها: ما مفهوم اللسانيات العربية الأصيلة في سياق هذا البحث؟ وما الكيفية المناسبة لتقويمها تقويما لا يسلبها خصوصيتها التداولية؟ وإذا تأكد لدينا أن اللسانيات العربية الأصيلة تنبني على أسس منهجية اختصت بها، فهل يمكن للمناهج اللسانية المنقولة من مجال تداولي آخر، أن تُوظف دون تمحيص للنظر في اللسانيات العربية الأصيلة؟

ولتقريب ما اخترنا تقريبه، آثرنا تقسيم هذه المقالة إلى مبحثين عامين؛ الأول منهما تناول مفهوم اللسانيات العربية الأصيلة، باعتبارها جزءا من التراث الفكري العربي، ثم من جهة تشكّلها من علوم لغوية محكَمة، وأخرى خادمة أو مساعدة. أما المبحث الثاني؛ فقد بسط أهم الأسس المنهجية والمضمونية التي ترتكز عليها اللسانيات العربية الأصيلة عامة.

إن محاولة بلورة هذه النظرة، دفعتنا إلى استدعاء طرق ومناهج تُيسر لنا الخوض في بسط الموضوع وتقريبه أيضا، فوقع اختيارنا منها على المنهج الوصفي وقت تحليل الظاهرة اللغوية وتتبعها في سياقات كثيرة من هذا البحث.

ولما رأينا اللسانيات العربية الحديثة والمعاصرة، تسلك طريقا تقويميا أبعد عن واقع اللسانيات العربية الأصيلة، كما نجد ذلك عند عبد القادر الفاسي الفهري، ومصطفى غلفان، وغيرهما، حتم علينا ذلك تحديد أرضية مبنية على أسس تقويمية، تعطي الناظر فرصة معاودة النظر في كل تقويم تجاوزها، كما تسعى إلى بناء كيفية مناسبة، تخرج اللسانيات العربية الأصيلة من ضيق ما تعيشه من أحكام لا تمت بصلة إلى حقيقتها ولا إلى واقعها أيضا.

تمهيد:

ليست حقيقة التراث حقيقة مرتبطة بزمان ولّى وانقضى، وإنما هي حقيقة محيطة بنا من كل جانب، وخير دليل على ذلك ما يزيد من أعمال تقصد التراث يوما بعد آخر؛ إذ لو توقفت لجاز القول بانقطاع التراث عن حياتنا، أما والحال عكس ذلك، فلا مندوحة من اعتباره ملازما لنا حاضرا ومستقبلا.

إن تعدد قراءات التراث، لا تغير شيئا من حقيقته، ما دام "واحدا لا تعدد فيه، ولو أن الطرق الموصلة إلى هذه الوقائع هي بعدد آحاد المفكرين الذين اشتغلوا به وصفا أو نقدا"(2).

إن المجازفة بالخوض في التراث دون طلب وضع تحديد له أشبه-إلى حد كبير- بطلب تقويمه دون معرفته؛ ما دام "مُركبا من القضايا الماضية والراهنة والمستقبلية"(3)، وما دام تحديده لبنة أساسة وشرطا مهما لمعرفته أيضا.

وفي هذا السياق، فإن مفهوم التراث لا يأتي البتة بالمعنى المقابل للتجديد؛ ونقصد بذلك أنه ليس كل ما هو تراثي قابل للتجديد، ومحتاج له بالكيفية التي تلغي أو تقطع مع كل ما هو موجود في التراث، فالتراث-حقا- مسألة متعلقة زمنيا بالماضي، غير أنه على مستوى الواقع مسألة حاضرة معنا وفينا على صُعد ومستويات مختلفة، فإذا كان بإمكاننا إعادة النظر في جانب يسير منه، فإنه من الضروري الأخذ بجانب مهم منه أيضا، بعد تقويمه والنظر فيه نظرة قويمة؛ تجمع بين النظر في مضامينه ووسائله معا؛ حتى لا يكون "متحفا للأفكار نفخر بها وننظر إليها بإعجاب، ونقف أمامها في انبهار وندعو العالم معنا للمشاهدة والسياحة الفكرية، بل هو نظرية للعمل، وموجه للسلوك، وذخيرة يمكن

(2) طه عبد الرحمن، "حوارات من أجل المستقبل" ط:2، 2008م، منشورات الزمن، ص:15

(3) طيب تيزيني، "من التراث إلى الثورة: حول نظرية مقترحة في التراث العربي"، دار ابن خلدون، ط:1، 1976م، ص:10.

اكتشافها واستغلالها واستثمارها من أجل إعادة بناء الإنسان".(4) ومتى لم تستطع القراءات الحديثة والمعاصرة بتعددها وتنوع مشاربها الخوض في التراث العربي بالوجه الذي يراعي مضامينه ووسائل إنتاجه معا، تكون قد أحدثت مذبحة للتراث في الثقافة العربية المعاصرة،(5) وهو حال أغلب الأعمال الفكرية-واللغوية منها على وجه التحديد- التي قصدت التراث تقويما؛ إذ لم تخرج عن نتيجتين اثنتين:

- **الأولى**: الإسراع نحو هدمه بقطع الصلة معه (التراث اللساني) جملة، ثم السقوط في الاستناد إلى تراثٍ غيره.

- **الثانية**: القطع مع معظمه بسبب عدم معرفته من كثب، أو ضعف استيعاب العدة المنهجية والأدوات المستوردة لتقويمه، وهذا الأمر مما زاد وضع اللسانيات العربية الحديثة تفاقما إلى ما هي عليه.

المبحث الأول: مفهوم اللسانيات العربية الأصيلة

تعد الدراسات اللغوية عامة عنصرا أساسا في صياغة التراث المعرفي والفكري للحضارة الإسلامية العربية، ذلك أن تأسيس حضارة عربية إسلامية أصيلة من جوانبها العلمية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، لا يكون بغير اللغة العربية، فكانت بذلك وعاء الحضارة العربية الإسلامية، وحاضنة إنجازها عبر العصور؛ ومعنى هذا أن الحضارة الإسلامية بجانبيها المادي والفكري تحتاج إلى اللغة العربية، ما دامت اللسانيات العربية الأصيلة جزءا من جانبها الفكري من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن ترجمة الجانب المادي إلا بها؛ فهي بذلك في

(4) حسن حنفي، "التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم"، ط:3-1987م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص: 11.

(5) عبارة "مذبحة التراث" استعملها جورج طرابيشي عنوانا لكتابه "مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة"، ط:3-2012م، دار الساقي، ولعل ما دفعه إلى هذه التسمية ما يجري في الساحة الفكرية العربية من تمزيق لأوصال التراث وتشويه لمعالمه بعد تمريره في غربال التقدمية الطبقية تارة، والنقاء القومي طورا، والتشريح العلموي تارة ثالثة.

الجانب الأول أساسية ومقصودة، وفي الثاني آلة خادمة؛ لكونها الوسيلة الوحيدة لترجمة الحضارة ونقلها جيلا بعد جيل.

غير أن الملفت للنظر أن البحث عن تعريف يقصد اللسانيات العربية الأصيلة في مجموعها يصعب إيجاده أو تحققه؛ حيث لم نُلف غير تعريفات مشتتة للعلوم اللغوية الأصيلة؛ نحوية وصرفية وصوتية وهلم جرا، وهو ما دفعنا إلى استحضار أمرين أساسين:

الأول: أن اللسانيات العربية الأصيلة لا تتشكل من العلوم اللغوية المُحكَمة(6) فقط، بل إلى جانب ذلك هناك علوم أخرى تداخلت مع اللسانيات العربية الأصيلة حتى صارت جزءا منها، وساعدت بشكل كبير في تكوّنها، لذلك آثرنا أن ننطلق في تقسيمها من قسمين رئيسين؛ العلوم اللغوية المحكَمة ثم العلوم المساعدة(7).

- **العلوم اللغوية المحكَمة**: وهي كل العلوم التي تتصل مباشرة باللغة؛ سواء من حيث أصواتها، أم من حيث بنية مفرداتها، أم من حيث تركيبها، ودِلالتها، أم من حيث فقهها(8) أم من جوانب تتعلق بأصلها وهلم جرا.(9)

(6) عمدنا إلى توليد مصطلح "علوم لغوية محكَمة" لما يختص به من ميزات: أولها: أنه جمع بين صفات لم يُنتج التراث اللساني إلا بها، وهي: الإحكام والإتقان والانسجام، والثاني: أنه يساعدنا في الحفاظ على الأصول النظرية في الاشتغال بالتراث، وثالثها: أنه مصطلح أصيل وليس وافدا.

(7)الناظر في اللسانيات العربية الأصيلة يدرك تماما أنها تشكلت من علوم لغوية محكَمة، وأخرى مساعدة؛ وهذه الأخيرة كان لها دور كبير في خروجها بالشكل الذي هي عليه، لذلك لا بد للمشتغل في اللسانيات العربية الأصيلة خاصة، أن يراعي هذا الأمر قبل النظر فيها أو دراستها.

(8) نقصد بذلك "فقه اللغة"، ويعد مؤلَّف "الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها" لأحمد بن فارس اللغوي، أول مؤلف في الثقافة اللغوية العربية اقتحم مجال فقه اللغة، وهو بذلك في نظرنا من العلوم المحكَمة لا المساعدة في اللسانيات العربية الأصيلة، عكس ما ذهب إليه مجموعة غير يسيرة من اللسانيين؛ إذ لا يعدونه علما لغويا محكَما، لأن "دراسة اللغة ليست في الأساس هدفه الأوحد، بل إن هدفه الحقيقي تحليل النصوص المكتوبة، لذلك قال دو سوسير: "لم تكن اللغة المادة الوحيدة لفقه اللغة، فهدفه كان قبل كل شيء إثبات النصوص وتفسيرها وتحليلها" انظر: F.de Saussure. Cours de Linguistique Générale, Paris, Payot. P.13 غير أن "فقه اللغة" في اللسانيات العربية الأصيلة ==

– **العلوم المساعدة**: وهي كل العلوم التي تداخلت مع العلوم اللغوية المحكمة خدمةً لها، ولا تتصل مباشرة باللغة، بحيث تكون متعلقة بمجالات أخرى مثل: المنطق والفلسفة وأصول الفقه، والعروض، وغيرها(10) من العلوم التي يمكن أن نطلق عليها العلوم الخادمة؛ لأننا "ما لم نربط بين أسس المعرفة اللغوية بمقومات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذر إدراك خفاياها المعرفية، ومما نعتبره بدَهيّا أن العلوم تتواكب تاريخيا فتنشئ فلسفة منهجية متكاملة، وهذا التكامل قد يكون عن طريق التماثل وقد يكون من باب التقابل".(11)

الثاني: أن اللسانيات العربية الأصيلة؛ تخضع لتداخل معرفي فيما بينها؛ سواء أ كان بين علومها المحكَمة فحسب، أم بين علومها المحكَمة والعلوم المساعدة الخادمة،(12) وقد يصل هذا التداخل حد عدم القدرة على فصل

== يختلف اختلافا كبيرا من حيث مباحثه وأبوابه، وخير مثال على ذلك مؤلف "الصاحبي" لابن فارس؛ إذ تداخلت مباحثه مع علوم لغوية أخرى، انظر صفحة: 271 من "الصاحبي"، تحقيق: عمر فاروق، ط: الأولى، 1993م، مكتبة المعارف بيروت. ويمكن تأكيد ذلك بما ذكره إبراهيم السكران؛ حيث أوضح أن الفيلولوجيا بالمعنى الغربي هي"علم التحليل الثقافي للنصوص اللغوية المبكرة". انظر: التأويل الحداثي للتراث، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 1435هـ–2014م، ص:19.

(9) لم نستثن من هذه العلوم اللغوية المحكمة علم البلاغة، لأنه في نظرنا يدرج أيضا ضمن العلوم التي تتصل مباشرة باللغة في اللسانيات العربية الأصيلة.

(10) نقتصر في العلوم الخادمة على ما كان له حضور في تراثنا العربي أو بعبارة أوضح ما ساهم في تشكيل اللسانيات العربية الأصيلة خدمة لها، لذلك سيجدنا القارئ نُسقط جملة من العلوم حددها اللسانيون حديثا ولم تكن قائمة بذاتها قبلُ، من ذلك على سبيل المثال: علم النفس وهلم جرا.

(11) عبد السلام المسدي، "مباحث تأسيسية في اللسانيات"، ط:1– 2010م، دار الكتاب الجديد، ص: 170.

(12) مفهوم "الخدمة" من المفاهيم التي وظفها طه عبد الرحمن في مشروعه الفكري وقت تحديد أوصاف "الآلية" في الممارسة التراثية؛ إذ حصر هذه الأوصاف في "الخدمة" و"العمل" و"المنهج". ويَقصد بالخدمة: "صفة الشيء الذي يقوم بما تحصل به المنفعة لشيء آخر؛ وإذا وصف العلم بكونه خادما لغيره، فمعنى ذلك أن هذا العلم قائم للغير بأمر من شأنه أن يستفيد منه، ويكون هذا الغير في الممارسة التراثية، إما علما من العلوم النقلية أو العقلية، وإما مبدأ من المبادئ الأصلية للتراث الإسلامي العربي". انظر كتاب "تجديد المنهج في تقويم التراث"، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط:2 ص:84.

العِلمين عن بعضهما، حتى صار فصلُهما أشبه بسلخ الجلد عن الجسد لقوة التداخل بينهما، ولو فعلنا ذلك لظهر حجم الفراغ البائن الذي يمكن للتأثير والتأثر بينهما أن يحدثه، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك علم النحو وعلاقته بعلم الصرف؛ حيث تقر مباحثهما بمدى التماسك الوثيق، والتداخل المحكَم بينهما، كما سيأتي تبيان شيء من ذلك.

المبحث الثاني: أسس تقويم اللسانيات العربية الأصيلة

لا ينكر عاقل أن المعرفة اللسانية الأصيلة تتأسس على أسس منهجية ومضمونية متماسكة، ولعل أهم هذه الأسس الخصوصية التداولية للسانيات العربية الأصيلة، ثم الموسوعية التي عُرف بها أهل التراث، بالإضافة إلى كون اللسانيات العربية الأصيلة تتسم "بالتداخل المعرفي"؛ تلك السمة أو الأرضية الصلبة التي تأسست اللسانيات العربية الأصيلة عليها، حيث إن هذا التداخل لم يكتف بتداخله بين العلوم اللغوية فحسب، كتداخل علم الصرف بالنحو أو الأصوات وهلم جرا، بل تعداه ليتداخل مع علوم مستقلة وغير لغوية، وهذه السمة وحدها كافية برد الزعمين الآتيين:

الأول: أن التراث اللغوي أو اللسانيات العربية الأصيلة لا قدرة لها على استيعاب العلوم المستحدثة، أو منهجية النظريات اللسانية الحديثة والمعاصرة.

الثاني: أن المشكل دائما وأبدا في اللسانيات العربية الأصيلة، "فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية، إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة، أن يدعي أننا بحاجة إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها."(13)

والزعمان معا يهدمهما مبدأ التداخل الخارجي في اللسانيات العربية الأصيلة؛ حيث نجد أن النحو العربي مثلا، استطاع أن يتداخل بعد نشأته الأولى

(13) عبد القادر الفاسي الفهري، "اللسانيات واللغة العربية"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب: 1982م، ص:57.

مع علم المنطق، وعلم الصرف مع العروض، وعلم المعاني مع أصول الفقه، وغيرها من العلوم البعيدة نواتها الصلبة عن العلوم اللغوية، ومع ذلك نجده قد تمكن من الاستنفاع منها وتقريبها، حتى صارت جزءا لا يتجزأ من اللسانيات العربية الأصيلة في أحايين كثيرة، وإذا كانت للسانيات العربية الأصيلة هذه القدرة على استيعاب علوم نواتُها الصلبة بعيدة عن العلوم اللغوية، فهو أكبر دليل على أن مصدر المشكلة ليس اللسانيات العربية الأصيلة نفسها، بل الأدوات المقترضة والمناهج المستهلكة لدراستها، مما يعني أنها لم تتعرف على اللسانيات العربية الأصيلة ولا اقتربت منها، ومن ثم "فمن أراد أن يحدِّث التراث فهو محتاج إلى أن يَعرفه، وما لم يعرفه فلا طريق له إلا هذا التحديث[...] فالمقتضى المنهجي إذن يوجب أن يكون الداعي الأول الذي لا يتقدمه غيره إلى النظر في التراث هو بالذات معرفة التراث."(14) ومن جهة ثانية، فإن النظرية اللسانية الأصيلة يمكن عدها الوسيلة الوحيدة التي تكشف لنا زيف كل من يدعي الممارسة التراثية من اللسانيين المعاصرين خاصة؛ حيث يستندون في قطيعتهم المعرفية مع التراث اللغوي الأصيل إلى تقليد غيرهم، لا على معرفة اللسانيات العربية الأصيلة معرفة قويمة كما أوضحنا قبل.

المطلب الأول: أساس التداخل المعرفي في اللسانيات العربية الأصيلة:

بعد أن أوضحنا أن اللسانيات العربية الأصيلة تتشكل من علوم لغوية محكَمة، ثم علوم مساعدة خدمت اللسانيات العربية الأصيلة، يمكن أن ننتقل إلى تبيين وجوه التداخل فيها، حيث إن هذا التداخل اتخذ اتجاهين عامين؛ أحدهما: تداخل داخلي بين العلوم اللغوية المحكَمة، وثانيهما تداخل خارجي بين العلوم اللغوية المحكمة والعلوم المساعدة التي خدمت العلوم المحكمة، ويمكن أن نبرز أوجها من هذا الأساس الهامّ في التراث الفكري العربي عامة واللساني منه على وجه التحديد.

(14) طه عبد الرحمن، "سؤال المنهج: في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد"، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط:1، 2015م، ص: 55.

أولا: أوجه تداخل العلوم اللغوية المحكَمة داخليا

نقصد بذلك أن العلوم اللغوية المحكَمة -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- في علاقة تداخل داخلية وثيقة مع بعضها؛ حيث "أدى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حد أن تبدو بعض الإشكالات المعرفية التي يولدها هذا العلم كما لو كانت تنتسب إلى الإشكالات المعرفية التي تدخل علم غيره".(15)

فإذا انطلقنا من علم النحو، نلاحظ أن حاجته ماسة إلى علم الصرف؛ حيث نجد أن النحاة وجدوا صعوبة كبيرة في الفصل بينهما، وإن ألف أبو عثمان المازني(ت: 248ه) مؤلفه "التصريف"، والناظر في مؤلفات النحاة يجد أن "النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته".(16) وأضف إلى ذلك أن علم النحو "لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو".(17)

وما قيل عن علاقة علم النحو بالصرف يمكن قوله عن علاقة علم النحو بعلم البلاغة؛ وما له علاقة بعلم المعاني خاصة، حيث نجد أن مثالا من قبيل (باض الديكُ) جائز نحويا كما هو متردد بين مؤلفات النحاة لاكتمال عناصر الإسناد في الجملة الفعلية، لكنه غير جائز من جهة الإفادة المعنوية، لأن "علم المعاني في طابعه العام دراسة للجانب المتعلق بالمعنى الوظيفي للجملة العربية، وأنه بهذه المثابة يعتبر مكملا للنحو العربي الذي يدرس وظائف المفردات في الجملة."(18)

(15) طه عبد الرحمن، "تجديد المنهج في تقويم التراث"، ص: 90.

(16) تمام حسان، "اللغة العربية: معناها ومبناها"، دار الثقافة-الدار البيضاء، ط:2001م-1421ه، ص: 86.

(17) "اللغة العربية: معناها ومبناها"، ص:178.

(18) تمام حسان، "الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"، عالم الكتب-القاهرة، 1420ه-2000م، ص:343.

وبذلك يمكن عد علم المعاني "قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير. ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق والتركيب".(19) والأمر في هذا السياق ليس متوقفا على حاجة علم النحو إلى علم البلاغة فحسب، وإنما حاجة علم البلاغة إلى النحو أمَسّ أيضا.

إن ما ذُكر غير متوقف على علم النحو وعلاقته بغيره من العلوم اللغوية المحكَمة فقط، وإنما نقصد به العلوم اللغوية المحكمة في تداخلها مع بعضها جميعا، فعلم الأصوات-على سبيل المثال- علم هام في اللغة أيضا، ويظهر ذلك جليا من جهة "أن سيبويه كان على وعي تام بأن دراسة الأصوات مقدمة لا بد منها لدراسة اللغة، وأن النظام الصوتي ضروري لدراسة النظام الصرفي، بل لعله كان يرى في النظام الصوتي جزءا لاحقا أو من دراسة الصرف نفسها، حتى إنه وضع الدراسات الصوتية تحت عنوان (باب الإدغام)".(20)

إن علم الأصوات نفسَه لم يخدم الصرف والنحو فقط، بل تعداهما-كما سبقت الإشارة إلى ذلك- إلى غيرهما من العلوم اللغوية المحكَمة؛ حيث نجد علاقته وثيقة بعلم المعجم أيضا، وخير مثال في هذا السياق مقدمة معجم "العين"(21) للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:170هـ) ودورها في خدمة علم المعجم؛ سواء من حيث جمع مادته أم ترتيبها، فقد حاول الخليل ترتيب مادة معجمه حسب مخارج الأصوات "فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخرها وهو الميم".(22)

(19) تمام حسان، "اللغة العربية: معناها ومبناها" ص: 18.

(20) "اللغة العربية: معناها ومبناها" ص: 50.

(21) انظر "كتاب العين"، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: المهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

(22) انظر مقدمة "كتاب العين"، ص: 47.

وأضف إلى ذلك ما يقدمه علم الصرف إلى علم المعجم من حيث الاشتقاق بأنواعه، ومبدأ التقليب وقت جمع المادة اللغوية، ومن حيث الأبنية ومعانيها المعجمية وهلم جرا، وهذا لا يعني أن حاجة علم المعجم إلى الصرف متوقفة على ما ذُكر، وإنما هناك وجوه لا حصر لها من هذا النوع من التداخل سواء مع علم الصرف كما أوضحنا أم مع غيره من العلوم اللغوية المحكمة أيضا.

وبذلك نصل إلى أن ما ذكرناه من أمثلة نزر يسير من حجم التداخل الداخلي بين العلوم اللغوية المحكَمة كما أشرنا إليها اختصارا؛ حيث إن حجم هذا التداخل لا يمكن حصره في هذا السياق، لكنه من جهة أخرى يُظهر أن كل علم منها-العلوم اللغوية المحكَمة- لا يمكنه أن يحقق استقلاله حقيقة إلا بهذه العلوم اللغوية المحكَمة كما أوضحنا، وهو ما يؤكد لدينا أمرين أساسين:

الأول: أن كل علم من العلوم اللغوية المحكَمة في حاجة ماسة إلى غيره من هذه العلوم في اللسانيات العربية الأصيلة؛ فلا حديث عن علم النحو دون استحضار علم المعاني، ولا عن علم الصرف دون علم الأصوات وهلم جرا.

الثاني: أن تقويم اللسانيات العربية الأصيلة يحتاج معرفتها من حيث تداخل علومها مع بعضها، وذلك وحده ما يمنح المقوِّم فرصة فهمها أولا ثم النظر فيها ثانيا.

ثانيا: أوجه تداخل العلوم اللغوية المحكَمة مع العلوم المساعدة خارجيا

تعود العلوم المساعدة في أصلها إلى مجالات نواتها الصلبة بعيدة عن العلوم اللغوية المحكَمة كما سبق تبيان ذلك؛ استعانت بها العلوم اللغوية طلبا لتحقيق التكامل بما تقدمه من خدمة، وهذه العلوم-أي المساعدة- في حقيقتها مرتبطة موضوعا بعلوم مستقلة وبعيدة أيما بعد عن العلوم اللغوية، وإن بدا التأثر والتأثير بينها وبين العلوم المحكمة كبيرا؛ إذ لا يمكن الإحاطة به جميعا.

ويمكن توضيح ذلك أكثر، بمصطلح "الاستدلال"؛ إذ يلاحظ الناظر في التراث العربي أن هذا المصطلح تنازعَتْه علوم مختلفة واللغوية منها على وجه التحديد، لذلك "استعمل المصطلح-الاستدلال- في المنطق وفي أصول الفقه كما استعمل في النحو، ومع أن المقصود به في الفروع الثلاثة هو استعمال المقدمات المؤدية إلى الحكم نجد فارقا بين هذا الاستعمال في أحد هذه الفروع وبينه في الآخر، فالاستدلال المنطقي استنتاج ينتقل من مقدمة أو مقدمات إلى نتيجة، أما في الاستدلال الفقهي؛ فالمقدمات أو الأدلة ليست قضايا منطقية وإنما هي مصادر للتشريع كالقرآن والسنة وغيرهما، فإذا وازنا بين معنى الاستدلال في النحو وبين معناه في هذين الفرعين أدركنا أن هناك شبها بين الاستدلالين الفقهي والنحوي، وأن هناك بونا في الفهم شاسعا بينهما وبين الاستدلال المنطقي، فالغاية في الاستدلال الفقهي استنباط الحكم الشرعي وهي في النحو الوصول إلى القاعدة أما في المنطق فهي استنتاج قضية عن قضايا أخرى".(23)

يظهر من هذا كله أمران بارزان:

-**أحدهما** يخدم ما نحن بصدده، وهو أن مصطلح "الاستدلال" وُظف في علم النحو وفي غيره من العلوم اللغوية المُحكَمة؛ وأخذ صفة الخدمة والمساعدة لسببين هما:

أ. أن أصل استعمال المصطلح هو المنطق؛(24) أي أنه انطلق من علم المنطق ليخدم علوما أخرى على رأسها العلوم اللغوية.

(23) تمام حسان، "مقالات في اللغة والأدب"، عالم الكتب، القاهرة، ط:1-1427هـ-2006م، ج1- ص: 442-443 (بتصرف).

(24) يُرد مصطلح الاستدلال إلى علم المنطق، ويتميز-خاصة إذا كان استدلالا برهانيا- ب "التجريد والتدقيق والترتيب، ومن بسط للقواعد وتمايز للمستويات واستيفاء للشروط واستقصاء للعناصر". انظر مؤلَّف "في أصول الحوار، وتجديد علم الكلام"، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، ط:4، 2010، ص:40-41 (بتصرف).

ب. أن علم المنطق في هذه الحالة تحققت فيه شروط الخدمة، على رأسها التداخل التفاعلي؛[25] لذلك نجده قد تمازج واشترك خدمةً مع غيره من العلوم دون عائق يذكر.

-**الثاني**: أن "الاستدلال المنطقي" يستعمل بمفهوم غير مفهوم "الاستدلال الفقهي" وأن هذا الأخير أيضا، يشق طريقا مخالفا تماما "للاستدلال النحوي" والأمر نفسه يمكن قوله مع العلوم اللغوية الأخرى، وهذا من الأمور التي دفعتنا إلى التمثيل ب"علم المنطق"، واختياره دون غيره من العلوم الخادمة لجعله القاعدة الأساس التي ننطلق منها لتبيين مفهوم الخدمة بين العلوم الخادمة واللغوية المحكَمة في اللسانيات العربية الأصيلة.[26]

وهذا لا يعني أن وظيفة الخدمة اختص بها "علم المنطق" دون غيره من علوم أخرى خارج العلوم اللغوية، بل هناك ما شارك علم المنطق في هذه الوظيفة كما ذكر.

المطلب الثاني: أساس الموسوعية

لقد عُرف بها أهل التراث عامة، واللغوي منه خاصة؛ فكانت الموسوعية السبب الرئيس وراء وجود مبدأ التداخل المعرفي الذي اختصت به اللسانيات العربية الأصيلة، "فأدى الاقتناع بتداخل العلوم تراتبا وتفاعلا في الممارسة التراثية إلى أن يتجه التعليم والتكوين والتأليف جميعا إلى الأخذ

(25) أخذنا مصطلح "التداخل التفاعلي" من شروط التقريب التداولي للتراث الإسلامي، والتي حُددت في مؤلف "تجديد المنهج في تقويم التراث"، "وهي: التنوع والتفاعل والاستمرار"، انظر صفحة:237-238-239-240-241-242، تجد تفصيلا لهذه الشروط المحددة. غير أننا نختلف مع طه عبد الرحمن في كوننا نقف عند حدود الخدمة الحاصلة بين العلوم الخادمة والمحكَمة، بالسعي وراء تحديد وجوه الخدمة التي تُقدمها العلوم المساعدة إلى العلوم اللغوية المحكَمة دون رفعها درجة جعل المنقول مأصولا، كما هو موجود عند طه عبد الرحمن الذي يتعدى المنقول عنده حدود الخدمة، إلى "جعل المنقول مأصولا". انظر صفحة 237 من كتاب "تجديد المنهج في تقويم التراث".

(26) للاطلاع أكثر، يمكن العودة إلى مقالنا "مفهوم الخدمة في اللسانيات العربية الأصيلة؛ علم المنطق نموذجا"، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، ماليزيا، المجلد السابع، العدد الثاني، أكتوبر 2023م.

بالموسوعية".[27] فرأينا كيف أن العالِم العربي قبل أن يكون لغويا، كان فقيها ومتكلما وأديبا يحيط بمجالات علمية متعددة، وهو ما يزيدنا تأكيدا على أن اللسانيات العربية الأصيلة "لا يمكن أن تدرس وتقوّم بالشكل الصحيح إلا على أساس من الفهم الموسوعي لكل جانب من جوانبها بل لكل قضية من قضاياها"[28].

وهذه الموسوعية نفسها كانت منهجا إسلاميا عاما؛ "منهج الفقهاء ومنهج النحاة، وكلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعل ذلك ردا على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام النحاة بالأخذ عن اليونان؟"[29]. وهو ما أكد لدينا أننا "ما لم نربط بين أسس المعرفة اللغوية بمقومات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذر إدراك خفاياها المعرفية، ومما نعتبره بدَهيّا أن العلوم تتواكب تاريخيا فتنشئ فلسفة منهجية متكاملة، وهذا التكامل قد يكون عن طريق التماثل وقد يكون من باب التقابل"[30].

المطلب الثالث: أساس الخصوصية التداولية للسانيات العربية الأصيلة

يتحقق هذا الأساس بمراعاة الخصوصية التداولية للسانيات العربية الأصيلة، من خلال الاشتغال بما يناسبها من وسائل وأدوات أنتجت بها، لأن هذا النوع من الاشتغال دليل كاف على أن الناظر حصّل معرفة حقيقية في اللسانيات العربية الأصيلة، ويظهر ذلك من حيث اشتغاله بما أُنتج التراث به من أدوات ووسائل، ومن جهة ثانية تُمكّنه من ناصية المنقول من هذه الأدوات، فلا يوظف منها إلا ما أخضعه للنقد والتمحيص، حتى يحقق هذا الشرط المنهجي

(27) طه عبد الرحمن، "تجديد المنهج في تقويم التراث"، ص: 90.

(28) محمد عابد الجابري، "نحن والتراث؛ قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي"، المركز الثاقفي العربي، ط:6-1993م، ص: 58.

(29) تمام حسان، "الأصول"، ص: 189. (بتصرف)

(30) عبد السلام المسدي، "مباحث تأسيسية في اللسانيات"، ص:170.

الأساس لتقويم اللسانيات العربية الأصيلة، إيمانا منه بأن المجال التداولي الذي اقترض منه أدوات اشتغاله بعيد عن واقع المجال التداولي الذي سينزلها عليه، وهو ما أكد لدينا أن تقويم اللسانيات العربية الأصيلة يكون باستخراج الأدوات والوسائل التي أُنتجت هذا التراث، وإذا اقتضى استدعاء المنقول منها، فيستلزم بالضرورة "أن نراعي في استعمال الأدوات المنقولة خصوصيات الموضوعات المأصولة التي يراد بحثها بواسطة هذه الأدوات، ومقتضى التقريب هو أن المنقول لا يمكن أن يؤتي ثماره، لا استشكالا ولا استدلالا، حتى يتم وصله بالمقتضيات التداولية للتراث".(31)

والملاحظ أن التقويمات التي سعت إلى تقويم اللسانيات العربية الأصيلة، أغفلت هذين المبدأين العامين، سواء بالانكباب على الجانب المضموني فقط، أم نتف منه تساعد الناظر على تكوين حكم معين على اللسانيات العربية الأصيلة، غالبا ما يكون حكما مسبقا كما أوضحنا ذلك قبلُ؛ سواء بالنظر فيه أم عدم ذلك، وهو ما بين عوَر هذه المناهج من حيث كونها "تنبني على قرارات تجعلها تنظر في الظاهرة المدروسة، لا من جهة موجبات بنائها الداخلي، وإنما من جهة متعلَّقاتها الخارجية فحسب، غافلا عن أسبابها الداخلية التي تجعل لها ذاتا متميزة عن غيرها من العلوم".(32)

ولما رأينا اللسانيات العربية الأصيلة تستمد قوتها من هذين المبدأين؛ تطبيقا وتنظيرا، حتم علينا ذلك الخروج بقيد مفاده: أن النظر في اللسانيات العربية الأصيلة يستوجب قطعا الأخذ "بالأسباب المضمونية الخارجية والأسباب الآلية الداخلية، ما دام الباحث يدعي استيفاء شرط الموضوعية، فلا موضوعية لمن يجعل الصنفين صنفا واحدا والسببين سببا واحدا مع ثبوت انبناء التراث عليهما معا."(33)

(31) طه عبد الرحمن، "سؤال المنهج"، ص: 67، سبق ذكره. (بتصرف).

(32) طه عبد الرحمن، "حوارات من أجل المستقبل"، ص: 21. (بتصرف)

(33) "حوارات من أجل المستقبل"، ص:21-22. (بتصرف).

الخاتمة:

وتأسيسا على ما ذكر قبلُ، فإن اللسانيات العربية الأصيلة معادلة مبنية على أسس منهجية ومضمونية متماسكة، لا يمكن حلّها بإلقاء الأحكام تلو الأحكام، إن جهلا بها أم ضعفا في تحصيل الأدوات والوسائل المنتجة لها، وإنما تُحل ممّن امتلك عدة منهجية مدرِكة كنهَها؛ وذلك بمعرفتها معرفة حقيقية تنطلق من فقهٍ بأسسها العامة التي تأسست عليها؛ سواء من حيث الموسوعية التي عُرف بها اللغويون حينها، أم من جهة تداخل علومها مع غيرها من العلوم البعيدة نواتها الصلبة عن اللغة، أم من جهة ما نَتَجَ عن الأساسين: الموسوعية والتداخل، من خصوصية تداولية خاصة بمجال اللسانيات العربية الأصيلة.

إن استحضار هذه الأرضية التقويمية ضرورة منهجية تفرضها العلمية التي ينشدها الناظر في اللسانيات العربية الأصيلة، وتفتح له فرصة اقتراض ما شاء من المناهج المنقولة والأدوات المقترضة أيضا، شرط أن تنحصر وظيفتها في خدمة اللسانيات العربية الأصيلة رغم تنوعها وتعدد مظانها، لا محاولة جرّها قسرا لتناسب المناهج اللسانية المنقولة، حتى يكون وصلها بالمنقول إليه أنفع وأكثر تفاعلا. لذلك نصل إلى مجموعة نتائج، على رأسها:

- أن النظر في اللسانيات العربية الأصيلة يستوجب بالضرورة معرفتها معرفة حقيقية؛ ويتأتى ذلك بمعرفة مضامينها أولا، ثم الأدوات والمناهج التي صاغت هذه المضامين ثانيا.
- العمل على جعل اللسانيات الوافدة إلى الثقافة اللسانية العربية قنطرة وصل إلى اللسانيات العربية الأصيلة، لا رفعها درجة تَخرج بها عن وظيفة الخدمة المنوطة بها؛ من خلال البحث عن مناسبة اللسانيات العربية الأصيلة المناهجَ اللسانية المنقولة.
- أن اللسانيات العربية الأصيلة تتشكل من علوم لغوية محكَمة وهي: علم النحو وعلم الصرف وعلم الأصوات وعلم البلاغة وعلم المعجم وفقه اللغة، ومن علوم لغوية مساعدة أو خادمة؛ ومعنى ذلك أن أيَّ

علم خدم العلوم اللغوية المحكَمة أو أحدها، نطلق عليه صفة العلم الخادم في اللسانيات العربية الأصيلة، ومن ذلك: علم المنطق وأصول الفقه والعروض وهلم جرا.

- أن اللسانيات العربية الأصيلة أثبتت قدرتها على التفاعل مع علوم بعيدة نواتها الصلبة عن اللغة، مثل: المنطق والفلسفة وأصول الفقه وهلم جرا، وهو ما يؤكد لدينا أنها قادرة على التفاعل مع علوم لغوية وافدة تراعي خصوصيتها؛ وتأكيدنا هذا مستمد من قدرتها على التفاعل مع منقول غير لغوي، فكيف إذا كان هذا المنقول لغويا؟!

- أن سمة التداخل سمة بارزة في اللسانيات العربية الأصية؛ سواء كان تداخلا بين العلوم اللغوية نفسها، كتداخل علم النحو بالبلاغة أو الصرف أو الأصوات وغيرها، أم بتداخل العلوم اللغوية بعلوم بعيدة عن اللغة، مثل تداخلها بعلم من العلوم الشرعية أو بعلم المنطق.

- أن اللسانيات العربية الأصيلة لها خصوصيتها التداولية التي تخصها دون غيرها، والاشتغال بما يخصها من أدوات ووسائل دليل كاف على أن الناظر حصّل معرفة حقيقية بها.

- أن اقتراض أدوات ومناهج صيغت للنظر في مجال تداولي بعيد عن واقع المجال التداولي للسانيات العربية الأصيلة، يتطلب من الناظر معاودة النظر فيها-الأدوات والمناهج- قبل الاشتغال بها وتنزيلها، حتى لا يسقط في تقليد حذافيري لأدوات غيره ويسطوَ عليها.

لائحة المصادر والمراجع

1 – طه عبد الرحمن، "حوارات من أجل المستقبل" منشورات الزمن، ط:2، 2008م.

2 – طيب تيزيني، "من التراث إلى الثورة: حول نظرية مقترحة في التراث العربي"، دار ابن خلدون، ط:1، 1976م.

3 – حسن حنفي، "التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم"، ط:3–1987م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

4 – جورج طرابيشي "مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة"، دار الساقي، بيروت، ط:3–2012م.

5 – أحمد بن فارس، "الصاحبي: في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، تحقيق: عمر فاروق، مكتبة المعارف بيروت، ط: الأولى، 1993م.

6 – عبد السلام المسدي، "مباحث تأسيسية في اللسانيات"، دار الكتاب الجديد، ط:1– 2010م.

7 – طه عبد الرحمن،"تجديد المنهج في تقويم التراث"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط:2.

8 – طه عبد الرحمن، "سؤال المنهج: في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد"، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط:1، 2015م.

9 – عبد القادر الفاسي الفهري، "اللسانيات واللغة العربية"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب: 1982م.

10 – تمام حسان، "اللغة العربية: معناها ومبناها"، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط:2001م–1421هـ.

11 – تمام حسان، "الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"، عالم الكتب–القاهرة، 1420هـ–2000م.

12 – "كتاب العين"، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: المهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال. (بدون سنة الطبع)

13 – تمام حسان، "مقالات في اللغة والأدب"، عالم الكتب، القاهرة، ط:1–1427هـ–2006م، ج:1.

14 – طه عبد الرحمن، "في أصول الحوار، وتجديد علم الكلام"، المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء، ط:4، 2010م.

15 – محمد عابد الجابري، "نحن والتراث؛ قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي"، المركز الثاقفي العربي، ط:6–1993م.

16 – إبراهيم السكران، التأويل الحداثي للتراث، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 1435هـ –2014م.

17 – عيشي إبراهيم، "مفهوم الخدمة في اللسانيات العربية الأصيلة؛ علم المنطق نموذجا"، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، ماليزيا، المجلد السابع، العدد الثاني، أكتوبر 2023م.

18 - F.de Saussure. Cours de Linguistique Générale, Paris, Payot.

19 - Noam Chomsky, "Cartesian Linguistics", Cambridge University Press, Third Edition, 2009.